

Distr.  
GENERAL

A/54/726  
S/2000/59  
31 January 2000  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



### مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

### الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٩٦ من جدول الأعمال

مسألة تيمور الشرقية

رسائل متطابقة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة،  
ورئيس مجلس الأمن، ورئيس لجنة حقوق الإنسان

وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/د ١٤-١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بصيغته التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٩٣/١٩٩٩ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشأت لجنة تحقيق دولية لتقوم على نحو منتظم بجمع وتصنيف المعلومات بشأن ما ارتكب في تيمور الشرقية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من أعمال قد تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان أو أعمال قد تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. كما طلب إليّ بموجب ذلك القرار أن أتيح تقرير لجنة التحقيق لمجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

ويشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بأن لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية قد أكملت مهمتها وقدمت إليّ تقريرها، الذي أحيله طي هذه الوثيقة. ويمكن النظر إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية على ضوء تقرير البعثة المشتركة إلى تيمور الشرقية التي اضطلع بها المقررون الخاصون التابعون للجنة حقوق الإنسان (A/54/660)، وهي البعثة التي طُلب إلى اللجنة أن تتعاون معها. وذلك التقرير متاح أيضا للجمعية.

ويتسق منحي التقرير والنتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق الدولية مع النتائج التي خلص إليها المقررون الخاصون ومع المعلومات المتاحة بفضل تقارير بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمراقبين المستقلين الآخرين.

وقد ذكرت اللجنة أن الأدلة التي جمعت تبين بوضوح وجود نمط من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في تيمور الشرقية. وحسبما يشير التقرير، فإن الإجراءات التي تنتهك حقوق

الإنسان والقانون الإنساني الدولي كانت موجهة ضد قرار صادر عن مجلس الأمن ومخالفة لما أبرمته إندونيسيا مع الأمم المتحدة من اتفاقات تقضي بتنفيذ قرار مجلس الأمن. وهذه الحقيقة تعزز الحاجة إلى مساءلة الجناة عن أعمالهم. وقد أوصت اللجنة بطرائق تلبي الحاجة إلى ذلك.

وفي مواجهة هذا التحدي، تشجعت بما أبداه الرئيس عبد الرحمن واحد من التزام بالتمسك بالقانون وبالمساعدة التامة للتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم من خلال عملية التحقيق الوطنية الجارية في إندونيسيا. كما طمأنني وزير الخارجية، علوي شهاب، كثيرا على تصميم الحكومة على عدم إفلات المسؤولين عن هذه الأعمال من العقاب.

وحسبما يشير التقرير، يلزم إجراء المزيد من التحقيقات النظامية بشأن الانتهاكات التي وقعت في تيمور الشرقية في الفترة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعملا على تحقيق العدالة لشعب تيمور الشرقية، أعتزم السير في سبل مختلفة لضمان إنجاز هذه المهمة على نحو مناسب، بوسائل من بينها تعزيز قدرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إجراء مثل هذه التحقيقات، وزيادة التعاون بين تلك الإدارة الانتقالية واللجنة الإندونيسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وقد تبين للجنة التحقيق الدولية أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية خاصة إزاء شعب تيمور الشرقية فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات، وتحديد المسؤوليات، ومعاقبة المسؤولين عنها، وبتعزيز المصالحة. وأعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في هذه العملية من أجل المعاونة على تأمين حقوق شعب تيمور الشرقية، وتعزيز المصالحة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي مستقبلا، وحماية سلامة الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن.

وتستحق توصيات لجنة التحقيق الدولية أن تدرس دراسة دقيقة. وقد يود مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان النظر في الخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها. وأود أن أؤكد للدول الأعضاء التزامي الشديد بالتعاون في هذه المسألة الهامة مع العملية الحكومية الدولية. وسأتابع عن كثب ما يتحقق من تقدم نحو الاستجابة المعقولة وفقا لمبادئ حقوق الإنسان الدولية.

(توقيع) كوفي ع. عنان

## كتاب الإحالة

### رسالة من لجنة التحقيق الدولية المعنية بتييمور الشرقية، موجهة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

يشرفنا أن نقدم إليكم، للإحالة إلى الأمين العام، التقرير الذي اعتمدناه بالإجماع عملاً بالولاية التي حددتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٩/د-١/٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وحسبما ذكرنا لكم، فقد أدت اللجنة عملها بروح الانسجام؛ ونحن ممتنون للمساعدة التي لقيناها من موظفي الدعم الذين زودتمونا بهم. وعلى الرغم من التأخير، كان توقيت زيارتنا لتييمور الشرقية مناسباً، إذ كان الناس قد بدأوا لتوهم في العودة بينما نحن هناك واستطعنا أن نتكلم معهم.

ونحن نحض بقوة على الإسراع بإنشاء عملية متابعة للتحقيقات، على النحو المبين في استنتاجاتنا وتوصياتنا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا للعمل في اللجنة وأن ننقل إليكم، وإلى الأمين العام، أسمى آيات الاحترام والتحية.

(توقيع) سونيا بيكادو سوتيللا  
الرئيسة

(توقيع) جوديث سفي آتاه  
عضو اللجنة

(توقيع) القاضي أ. م. أحمددي  
عضو اللجنة

(توقيع) سير ماري كابي  
عضو اللجنة

(توقيع) سابين لوثوهر شنارنبرغر  
عضو اللجنة

تقرير  
لجنة التحقيق الدولية المعنية  
بتييمور الشرقية  
المرفوع إلى الأمين العام

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٧	١ - ٤	أولا - مقدمة
٧	٥ - ١٣	ثانيا - معلومات أساسية عامة
١٠	١٤ - ١١٩	ثالثا - لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمر الشرقية
١٠	١٤ - ٢٥	ألف - الأعضاء والولاية والنظام الداخلي والاجتماعات
١٠	١٤ - ١٦	١ - الأعضاء
١١	١٧ - ١٨	٢ - الولاية
١١	١٩ - ٢٠	٣ - النظام الداخلي
١١	٢١ - ٢٣	٤ - الاجتماعات المعقودة في جنيف
١٢	٢٤ - ٢٥	٥ - الاجتماعات المعقودة في داروين
١٢	٢٦ - ١٠٦	باء - زيارة تيمور الشرقية
١٣	٣١ - ٣٦	١ - شهادات الضحايا والشهود في تيمور الشرقية
١٤	٣٧ - ٤٦	٢ - ليقسيا
١٦	٤٧ - ٦١	٣ - ديلي
١٨	٦٢ - ٧١	٤ - لوس بالوس
١٩	٧٢ - ٨٢	٥ - سواي
٢١	٨٣ - ٩٢	٦ - مقاطعة كايلاكو وماليانا/بوبونارو
٢٢	٩٣ - ٩٧	٧ - نقل الناس بالإكراه
٢٣	٩٨ - ١٠١	٨ - تحقيق الطب الشرعي
٢٥	١٠٢ - ١٠٣	٩ - حالة الصحة والتعليم
٢٥	١٠٤ - ١٠٦	١٠ - الأدلة الوثائقية وغيرها من الأدلة
٢٦	١٠٧ - ١١٩	جيم - زيارة جاكارتا
٢٧	١١٠ - ١١٦	١ - التعاون مع لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٨	١١٩-١١٧ ..... والعديل
٢٩	١٥٦-١٢٠ ..... استنتاجات
٢٩	١٤٢-١٢٣ ..... ألف - أنماط انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني
٣٠	١٢٤ ..... ١ - التخويف والإرهاب
٣٠	١٢٥ ..... ٢ - عمليات القتل والمجازر
٣٠	١٢٧-١٢٦ ..... ٣ - العنف القائم على نوع الجنس
٣٠	١٢٨ ..... ٤ - الموظفون الدوليون والصحفيون
٣٠	١٣٠-١٢٩ ..... ٥ - تدمير الممتلكات
٣١	١٣٣-١٣١ ..... ٦ - تشريد السكان
٣١	١٣٤ ..... ٧ - تدمير الأدلة
٣٢	١٤١-١٣٥ ..... ٨ - اشتراك الجيش الإندونيسي والمليشيات
٣٣	١٤٢ ..... ٩ - انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
٣٣	١٦٥-١٤٣ ..... باء - التوصيات
٣٣	١٤٣ ..... ١ - العودة السريعة للمشردين
٣٣	١٤٤ ..... ٢ - نزع سلاح المليشيات
٣٤	١٤٦-١٤٥ ..... ٣ - التحقيق والمحاكمة وتقديم التعويضات
٣٤	١٤٧ ..... ٤ - المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الأمم المتحدة
٣٤	١٥١-١٤٨ ..... ٥ - اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان في التحقيقات المقبلة
٣٥	١٥٢ ..... ٦ - هيئة مستقلة دولية للتحقيق والمحاكمة
٣٦	١٥٦-١٥٣ ..... ٧ - محكمة دولية لحقوق الإنسان
٣٧	..... مرفق - النظام الداخلي الذي اعتمدته اللجنة

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار د إ-١٤/١ الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في خلال دورتها الاستثنائية المعنية بحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد عقدت تلك الدورة الاستثنائية عقب تزايد التقارير التي تحدثت عن وجود عنف على نطاق واسع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية بعد المشاورة الشعبية المتعلقة بمركز تيمور الشرقية المستقبلي، وهي المشاورة التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

٢ - وفي ذلك القرار، أدانت اللجنة ما يحدث في تيمور الشرقية من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي تتسم باتساع نطاقها وانتظامها وطابعها الصارخ؛ كما أدانت الانتهاكات والاعتداءات الواسعة النطاق الماسة بالحق في الحياة، وبالأمن الشخصي والسلامة الجسدية، وبالحق في الملكية، وأنشطة الميليشيات التي ترهب السكان. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء ترحيل وتشريد أناس على نطاق واسع إلى تيمور الغربية وجهات قريبة أخرى، وإزاء الحالة الإنسانية الخطيرة للتيموريين الشرقيين المشردين، والعنف والتخويف الموجهين ضد الوكالات الإنسانية فضلا عن معظم وسائط الإعلام المستقلة، وانعدام التدابير الفعالة التي تردع عنف الميليشيات أو تمنعه، وإزاء ما تردد عن تواطؤ بين الميليشيات وأفراد القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية في تيمور الشرقية.

٣ - وأكدت لجنة حقوق الإنسان أن كل من ارتكب انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان أو بالقانون الإنساني الدولي أو أذن بها مسؤول شخصيا عن هذه الانتهاكات ويمكن مساءلته عنها، وأن المجتمع الدولي سيبدل قصارى جهده لضمان تقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة كذلك، أكدت اللجنة أن المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة تقع على عاتق الأجهزة القضائية الوطنية.

٤ - وأهابت لجنة حقوق الإنسان بالأمين العام أن ينشئ لجنة تحقيق دولية لتقوم على نحو منتظم بجمع وتبويب المعلومات المتعلقة بما يمكن أن يكون قد حدث في تيمور الشرقية، منذ الإعلان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن التصويت، من انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان أو أعمال يمكن أن تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ولتزويد الأمين العام بما خلصت إليه من استنتاجات لتمكينه من تقديم توصيات بشأن الإجراءات المقبلة؛ وأن يتيح تقرير اللجنة لمجلس الأمن وللجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

## ثانيا - معلومات أساسية عامة

٥ - كانت تيمور الشرقية واحدة من مستعمرات البرتغال. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، أعلنت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، وهي حزب سياسي في تيمور الشرقية، الاستقلال عن البرتغال

لأن الأخيرة كانت تفكر في تصفية مستعمراتها. وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، أرسلت إندونيسيا قواتها إلى الإقليم بحجة أن الأحزاب والعناصر السياسية التيمورية الشرقية الأخرى قد التمسّت تدخلها. وأدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدخل إندونيسيا. واتخذ المجلس القرار ١٩٧٥/٣٨٤، الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإندونيسية. وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٠، ضمت إندونيسيا الإقليم رسمياً، وأعلنت أن تيمور الشرقية قد أصبحت المقاطعة السابعة والعشرين من مقاطعات إندونيسيا. ورفضت الجمعية العامة الادعاء بأن تيمور الشرقية قد أدمجت في إندونيسيا، ودعت إلى ممارسة شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير<sup>(١)</sup>.

٦ - وفي التسعينات من القرن العشرين، شكلت جماعات المقاومة التيمورية الشرقية منظمة جامعة أطلقت عليها المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، بينما أبدت القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية معارضة مسلحة إزاء الوجود الإندونيسي في الإقليم. وأفادت التقارير بأن السلطات الإندونيسية قد استعملت جماعات الميليشيا المسلحة كأسلوب لمواجهة جماعات المعارضة المسلحة وغيرها من جماعات المعارضة التي قاومت الوجود الإندونيسي في تيمور الشرقية. وفي سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كانت عمليات القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية ذات طابع دفاعي أساساً ولا تجري إلا في التلال، وذلك حسبما ذكرت التقارير. وكانت هناك تقارير تتحدث عن تجاوزات عارضة ارتكبتها تلك القوات المسلحة في الفترة المذكورة.

٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أطلقت القوات الإندونيسية النيران على حشد من الناس كان قد تجمع بمقابر سانتا كروز، في ديلي، لإقامة الصلاة على روح شاب توفي برصاص الجيش الوطني الإندونيسي في حادث وقع يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ولم يعرف على وجه التحديد عدد المشاركين في الحداد الذين لقوا مصرعهم في مقابر سانتا كروز. وتسبب ذلك الحادث في عودة الاهتمام الدولي الشديد بمسألة تقرير شعب تيمور الشرقية لمصيره.

٨ - وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، ساور القلق لجنة حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات بسبب الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، المتصلة باستمرار الادعاءات القاتلة بوقوع عمليات قتل غير قضائي، وتعذيب، و"اختفاء"، وأعمال عنف جنسي منسوبة إلى أفراد بالجيش الوطني الإندونيسي والمليشيات والجماعات شبه العسكرية الموالية للحكومة.

٩ - وبعد استقالة الرئيس سوهارتو في أيار/ مايو ١٩٩٨، التزمت الحكومة الجديدة، بزعامة الرئيس حبيبي، بإجراء إصلاحات وباحترام حقوق الإنسان. ونتيجة لما أبدته السلطات من تسامح متزايد، تم الإبلاغ

---

(١) قرار الجمعية العامة ٥٣/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.



عن ازدياد النشاط السياسي المعلن للطلاب في تيمور الشرقية وللمجلس الوطني للمقاومة التيمورية. إلا أن تقارير أخرى أفادت بأن السلطات الإندونيسية أنشأت ميليشيات جديدة إذ أنها، حسبما تمت الإفادة به، صورت ظهور هذه الميليشيات على أنه رد فعل عفوي للتصدي لأنشطة مناصري الاستقلال.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عرض الرئيس حبيبي على تيمور الشرقية خيارا يقضي بتوفير درجة كبيرة من الحكم الذاتي أو خيار الاستقلال في حال رفضت فكرة الحكم الذاتي. وفي اتفاق تم التوقيع عليه في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، اتفقت إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة على تنظيم عملية استطلاع لشعب تيمور الشرقية بشأن قبول أو رفض عرض إندونيسيا المتعلق بالحكم الذاتي. وشدد الاتفاق على أن مسؤولية كفالة جو آمن خال من العنف أو غير ذلك من أشكال التخويف يقع على كاهل السلطات الإندونيسية المختصة. وركز الاتفاق أيضا على أنه ينبغي للجيش الوطني الإندونيسي وللشرطة الإندونيسية التزام الحياد من أجل تنفيذ عملية الاستطلاع الشعبي.

١١ - وقد حدد الأمين العام ستة شروط مسبقة لتنفيذ عملية الاستطلاع، وهي<sup>(٢)</sup>:

- إخضاع جماعات المدنيين المسلحين لمراقبة صارمة؛
- القيام فورا، باعتقال ومحاكمة جميع الذين يحرضون على استخدام العنف أو الذين يفعلون ذلك؛
- حظر التجمعات المسلحة؛
- كفالة حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير لجميع القوى والاتجاهات السياسية؛
- إعادة نشر القوات المسلحة الإندونيسية؛
- الشروع، فورا، في تنظيم عملية لتسليم الأسلحة تشمل كافة الجماعات المسلحة وتستكمل قبل عملية التصويت بفترة طويلة.

---

(٢) مسألة تيمور الشرقية، تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (S/1999/513).

١٢ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من أجل تنظيم وإجراء استطلاع شعبي<sup>(٣)</sup>. وإن عملية التصويت التي كان من المقرر إجراؤها أصلا في آب/أغسطس ١٩٩٩، أرجئت مرتين لأسباب أمنية وفنية. وفي نهاية فترة تسجيل المقترعين، كان قد تم تسجيل ٤٤٦ ٦٦٦ شخصا، بمن فيهم ٥٧٥ ٤٢٢ شخصا من داخل تيمور الشرقية.

١٣ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، توجه ما يقارب ٩٩ في المائة من المقترعين المسجلين إلى صناديق الاقتراع. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت الأمم المتحدة أن شعب تيمور الشرقية اختار الاستقلال بأغلبية ساحقة: ما يزيد عن ٧٨ في المائة من المقترعين رفضوا الحكم الذاتي ضمن إندونيسيا. وإن العنف الذي نشأ إثر إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي أدى إلى إنشاء لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية.

#### ثالثا - لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية

##### ألف - الأعضاء والولاية والنظام الداخلي والاجتماعات

##### ١ - الأعضاء

١٤ - عملا بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية، طلب الأمين العام إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ القرار، كما طلب إليها العمل على أن يقدم إليه تقرير لجنة التحقيق في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان تشكيل لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية على النحو التالي: السيدة سونيا بيكادو من كوستاريكا (رئيسة)، السيدة جوديت سيفي أتا من نيجيريا، والسيد أ. م. أحمددي من الهند، والسيدة ماري كابي من بابوا غينيا الجديدة، والسيدة سابين لوتوسور - شنارنبرغر من ألمانيا.

١٥ - إن رئيسة لجنة التحقيق، سونيا بيكادو، عضو في الجمعية التشريعية في كوستاريكا ونائبة رئيس مجلس إدارة معهد حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. والسيدة جوديت سيفي أتا هي وزيرة سابقة لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا وكانت عضو في اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات (المسماة الآن اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان) من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٧. والسيد أ. م. أحمددي كان سابقا رئيس القضاة في الهند. والسيدة ماري كابي هي نائبة رئيس القضاة في بابوا غينيا الجديدة. والسيدة سابين لوتوسور - شنارنبرغر هي عضو في البرلمان الألماني، حيث تخدم

---

(٣) قرار مجلس الأمن ١٩٩٩/١٢٤٦ المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

في لجنة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، كما أنها كانت سابقا وزيرة العدل على المستوى الاتحادي وتزاول مهنة المحاماة.

١٦ - وعُين رافيندران دانييل أميناً للجنة. وأعضاء الأمانة الآخرون هم روبرتو ريشي، ودينيس أوبز، وجانيت فوت، وأندرياس بوشار. أما السيد توماس إ. ماكارتني، كبار المستشارين لدى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، فقد عين مستشار لدى لجنة التحقيق.

## ٢ - الولاية

١٧ - استمدت لجنة التحقيق ولايتها من قرار لجنة حقوق الإنسان د إ - ١/٩٩٩/٤. وتتمثل الولاية في القيام بما يلي:

"جمع وتصنيف منهجين للمعلومات عن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والأفعال التي قد تشكل خرقاً للقانون الإنساني الدولي والتي ارتكبت في تيمور الشرقية وتبلغ الأمين العام باستنتاجاتها بقصد تمكينه من تقديم توصيات بخصوص الإجراءات المقبلة".

١٨ - وتشمل ولاية اللجنة التعاون مع اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان ومع المقررين المعنيين بمواضيع محددة.

## ٣ - النظام الداخلي

١٩ - بغية تيسير عملها، اعتمدت لجنة التحقيق النظام الداخلي المرفق بهذا التقرير.

٢٠ - وبالاتناد إلى ولايتها، قررت اللجنة التركيز على الانتهاكات المتعلقة بالحقوق في الحياة (أفعال القتل)، والسلامة الشخصية (التعذيب)، والحرية الشخصية، وتدمير الممتلكات، والعنف ضد المرأة، والتشريد الداخلي وتهجير السكان، والتخويف وبث الرعب، وآثار العنف في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الصحة والتعليم)، والروابط القائمة بين الميليشيا والجيش الإندونيسي.

## ٤ - الاجتماعات المعقودة في جنيف

٢١ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار لجنة حقوق الإنسان المنشئ للجنة التحقيق. وبدأت اللجنة عملها فوراً ودعت إلى عقد اجتماعها الأول في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٢٢ - وفي جنيف، اجتمع أعضاء لجنة التحقيق مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وأفادوا من إحاطة بالمعلومات وفرتها لهم الأمانة. وعقدوا كذلك اجتماع مع السفير سوسانتو سوتويو، نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٢٣ - وفي إطار الأعمال التحضيرية للدورة الأولى للجنة التحقيق، عقدت الرئيسة عدة اجتماعات وجلسات إحاطة بالمعلومات في جنيف. واجتمعت الرئيسة مع السيدة ف. ماركلي، والسيد ب. لورات من لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيد ألفارادو مندوزا مورا، سفير البرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد جون د. لونغ، المستشار للشؤون السياسية في بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في جنيف، والسيد سرجيو فييرا دو ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة أسمي جاهاانغير، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام التعسفي والذي يتم بإجراءات موجزة أو خارج نطاق القانون، ومع موظفين في الفرع الذي يوفر الخدمات للمقرررين. علاوة على ذلك، اجتمعت الرئيسة مع ممثلي هيئة العفو الدولية، ولجنة فقهاء القانون الدولية والمجلس العالمي للكنائس.

#### ٥ - الاجتماعات المعقودة في داروين

٢٤ - في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عقدت اللجنة اجتماعا في داروين، باستراليا، حيث، إلى جانب وضع الصيغة النهائية لطرق عملها، اجتمعت مع السيد إيان مارتن، الممثل السابق للأمين العام في تيمور الشرقية (بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية)، والسيد ألن ميلز، مفوض الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، والمقدم أو سوليفان، أحد المراقبين العسكريين التابعين للبعثة.

٢٥ - وفي داروين، اجتمع أعضاء اللجنة الدولية أيضا مع السيد ألبرت هاسيبوان والسيد أسمرا نابابان من لجنة التحقيق الوطنية المعنية بتيمور الشرقية. وقد سمح الاجتماع المعقود بين أعضاء لجنة التحقيق الدولية ولجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية بتوضيح المجالات التي يمكنهما التعاون فيها، وكذلك توضيح ولاية كل منهما. وإن المعلومات التي أتاحتها اللجنة الوطنية الإندونيسية بشأن المستوى الذي بلغته عملية التحقيق التي تجريها وبشأن خططها للمستقبل قد وفرت أساسا لمزيد من التعاون بين اللجنتين.

#### باء - زيارة تيمور الشرقية

٢٦ - زارت اللجنة تيمور الشرقية من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتنقّل أعضاء اللجنة كثيرا في ديلي والمناطق المحيطة بها للتحقق من الدمار المادي والاستماع إلى الشهود وجمع الشهادات والمستندات. وزارت لجنة التحقيق لوس بالوس وماليانا وسوواي وليقيسيا حيث أبلغ عن حدوث انتهاكات جسيمة جدا لحقوق الإنسان.

٢٧ - وزار الأعضاء أيضا أليو للالتقاء بالسيد زانانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وأطلعهم هذا الأخير على آرائه بشأن المصالحة والعدالة. وشدد على ضرورة تحقيق المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية ليتسنى لشعبها أن يؤمن بالعدالة وحقوق الإنسان.

٢٨ - وفي ديلي، التقى أعضاء لجنة التحقيق بالأسقف بيلو في مقر إقامته واستمعوا منه إلى روايته للهجوم الذي تعرض إليه مقر إقامته فور الإعلان عن نتائج الاستطلاع الشعبي. وشدد الأسقف بيلو على ضرورة تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، بصرف النظر عما إذا كانوا تيموريين شرقيين أو إندونيسيين. وحضرت اللجنة الدولية، أثناء زيارتها ليلي، حفل استقبال السيد راموس هورتا الذي أدى زيارة إلى اللجنة.

٢٩ - وتضمنت زيارة تيمور الشرقية اجتماعات مع السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمم العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. والتقت اللجنة أيضا باللواء بيتر كوسغروف، قائد القوة الدولية في تيمور الشرقية. وتلقت إحاطة إعلامية وافية من كبار الضباط العسكريين في القوة الدولية ومن الموظفين وضباط الشرطة التابعين للإدارة الانتقالية.

٣٠ - وحصلت اللجنة أيضا على معلومات وتفاصيل من ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

#### ١ - شهادات الضحايا والشهود في تيمور الشرقية

٣١ - كان الهدف الأساسي للجنة التحقيق الدولية هو تقصي الحقائق وجمع المعلومات، وقضت وقتا طويلا في الاستماع إلى الشهادات المقدمة من الضحايا والشهود، ولا سيما الذين شهدوا الأحداث مباشرة. وفي بعض الأيام، كانت اللجنة تخرج باكرا لزيارة أماكن خارج ديلي، حيث تجري مقابلات مع الضحايا والشهود؛ وعند العودة إلى ديلي تواصل الاستماع إلى الشهادات حتى ساعة متأخرة. ونتيجة لذلك، حصلت في تسعة أيام على شهادات مفصلة أدلى بها أكثر من ١٧٠ شخصا، بالإضافة إلى التفاصيل والمعلومات المقدمة من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، والقوة الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وكانت لجنة التحقيق الدولية مدركة لضرورة كفاءة السرية في عملية الاستماع إلى الشهادات.

٣٢ - وأولت اللجنة اهتماما خاصا للحصول على شهادات الضحايا النساء كما استمعت إلى روايات مؤثرة من الضحايا الأطفال.

٣٣ - وبعد الأيام القليلة الأولى، شهد عدد الضحايا الراغبين في الإدلاء بشهاداتهم زيادة هائلة. ففي ليقيسيا وماليانا وسوواي وديلي، لم تتمكن اللجنة من إجراء مقابلات مع جميع من حضروا للشهادة. ويبدو أن تقديم الشكاوى والتماس الإنصاف بدون خوف كان تجربة جديدة بالنسبة للتيموريين الشرقيين وكان استعدادهم للإدلاء بشهاداتهم إلى اللجنة تعبيراً عن هذه الحرية المستجدة. وجاء الضحايا والشهود للإدلاء بشهاداتهم بالرغم من أنهم كانوا يعيشون وسط الدمار ويفتقرون إلى الغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية. وقدم معظمهم مشياً، نظراً لانعدام وسائل النقل تماماً. وحيثما ذهبت اللجنة، كانت تلقى ترحيباً حاراً من الرجال والنساء والأطفال. ويبدو أن شعب تيمور الشرقية كان يعبر عن شعور بالابتهاج بالرغم من المشقة والعنف.

٣٤ - واستمع أعضاء لجنة التحقيق الدولية إلى شهادات تفوق ما يصوره خيالهم.

٣٥ - وأجرت اللجنة مقابلة مع أرملة قُتل زوجها. ومثل أمام اللجنة شاب بقرت بطنه ولا يزال يعاني من جراء الإصابة. وهناك عدة نساء تعرضن إلى صدمات الاغتصاب والإيذاء الجنسي جئن ليروين تجاربهن المريرة. والبعض من النساء المغتصابات هن الآن حوامل ضد رغبتهم. والتقت اللجنة بأطفال شهدوا العنف، منهم طفلة عمرها ستة أعوام فقدت عينيها اليسرى خلال عملية إطلاق النار التي حدثت في مركب الأسقف بيلو. ولا تعدو هذه أن تكون سوى أمثلة قليلة على روايات المعاناة الإنسانية التي استمعت إليها اللجنة. وجدير بالإشارة أن المعاناة والتوق إلى العدالة هما الدافع وراء الشهادات التي استمعت إليها اللجنة.

٣٦ - ويرد فيما يلي ملخص موجز للشهادات التي تلقتها لجنة التحقيق الدولية في أماكن مختلفة داخل تيمور الشرقية.

## ٢ - ليقيسيا

٣٧ - تشير الأدلة التي جمعت في ليقيسيا إلى أن الميليشيا شرعت في تخويف سكان الإقليم منذ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويتزامن اقتراح الرئيس حبيبي المقدم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والداعي إلى زيادة الحكم الذاتي للإقليم أو استقلاله مع زيادة في نشاط الميليشيا هناك.

٣٨ - وكثيراً ما كان التخويف الذي ترتبه مجموعات الميليشيا يتم بإحراق المنازل وتدمير الممتلكات وضرب الأشخاص. وقد فر الرجال إلى الهضاب وتعرضت النساء اللواتي بقين هناك إلى المضايقة وأحياناً إلى الإيذاء الجنسي.

٣٩ - ووصفت شاهدة عيان كيف تم في آذار/مارس ١٩٩٩، طعن والدها ثم قتله.

٤٠ - ونتيجة لتزايد نشاط الميليشيا، يبدو أن السكان بدأوا يلوذون بالمدن. وذكر شاهد أن هؤلاء المشردين داخليا نقلوا في إحدى المرات من ليقيسيا إلى ماوبارا.

٤١ - وفي نيسان/أبريل لاذ عدة مئات من المشردين داخليا بالكنيسة في ليقيسيا. وهناك ما يُثبت أن شخصا قُتل في الكنيسة في ٥ نيسان/أبريل وكانت الميليشيا والقوات المسلحة الإندونيسية مسؤولة عن عملية القتل هذه. وحسب رواية شاهد عيان، قام أفراد الميليشيا والجيش الإندونيسي بإطلاق النار في الكنيسة، في ٦ نيسان/أبريل، وتسببوا في مقتل عدة أشخاص. وأفاد أحد الشهود بأن القوات المسلحة الإندونيسية استعانت به في نقل ١٥ جثة من الموقع وإلقائها في بحيرة في ماوبارا. وأفادت شاهدة عيان أخرى تعمل ممرضة في أحد مستشفيات ديلي، بأن ستة جرحى نقلوا إلى المستشفى من ليقيسيا. ووصفت الشاهدة حالة فتاة تعرضت إلى الطعن في ظهرها وعنقها، ورجل قُطعت أذنه وكان مصابا بطعنات في ظهره وذراعيه وكتفه.

٤٢ - واستمر التخويف بعد عملية إطلاق النار في الكنيسة. وأفادت الممرضة أيضا بأنها تعرضت إلى التهديد وألحق ضرر بشباك سيارتها. وذكرت أن الشرطة لم تتخذ أي إجراء ضد الميليشيا. وبالنسبة لعمليات التقتيل الحاصلة في كنيسة ليقيسيا وغير ذلك من حالات التخويف، يبدو أنه لم يتخذ أي إجراء لإلقاء القبض على الجناة أو وضع حد للتخويف.

٤٣ - وأفادت شاهدة أخرى بأنه تم، في ١٨ نيسان/أبريل، اقتيادها وزوجها إلى مخفر للشرطة، حيث أمرت بخلع ثيابها وتعرض زوجها للضرب. وأمرت، تحت التهديد بالسلاح، بتقديم معلومات عن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وسرقت الميليشيا بعض الأشياء من منزلها ولكنه لم يحرق.

٤٤ - وأفادت امرأة من الضحايا بأن الميليشيا قامت باستجوابها بشأن علاقتها بالمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وإجبارها على العمل لحسابها. وقد حدث ذلك في ٣٠ نيسان/أبريل.

٤٥ - وأفادت امرأة أخرى من الضحايا بأن القوات المسلحة الإندونيسية اعتقلت زوجها في ٧ أيار/مايو. وتم جره وطعنه وتوفي إثر ذلك.

٤٦ - وتشير الأدلة التي جُمعت في ليقيسيا، بما في ذلك ما يتصل بعمليات التقتيل في الكنيسة، إلى أن القوات المسلحة الإندونيسية بدأت تستعين بمجموعات من الميليشيا في مستهل عام ١٩٩٩ في إطار استراتيجية لتخويف السكان قصد كفالة تأييدهم المتواصل للحكم الإندونيسي في الإقليم. وتشير الأحداث الواقعة بعد ذلك إلى أنه تم تكثيف هذه الاستراتيجية بعد اتفاق ٥ أيار/مايو ووصول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لإجراء الاستطلاع الشعبي.

٢ - ديلي

٤٧ - أفادت شاهدة بأن أربع من مجموعات الميليشيا نظمت، في ٧ نيسان/أبريل، استعراضا أمام مكتب الحاكم في ديلي بحضور قادة الميليشيا ومسؤولين حكوميين. وألقيت خُطب تندد بقيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وأبصرت الشاهدة ٥٠ شاحنة أتت بها الميليشيا. وفي اليوم نفسه، سمعت طلقات نارية ورأت منازل يجري إحراقها. ووصفت أيضا أفراد الشرطة وهم واقفون على قارعة الطريق بينما كانت الميليشيا تمر أمامهم.

٤٨ - وأفاد أحد الشهود، بأن أفرادا من الميليشيا والقوات المسلحة الإندونيسية هجموا في اليوم نفسه على الذين احتموا بمنزل مانويل كراسكلو. وقد رافق هذا الشاهد الميليشيا أثناء الهجوم. وأفادت شاهدة أخرى بأن زوجها، الذي فر إلى منزل مانويل كراسكلو، قتل في ذلك اليوم. وأفاد شاهد آخر بأن ١١ جثة جُلبت في شاحنة، في ١٩ نيسان/أبريل، وطلب منه أن يدفنها بالقرب من بحيرة ماوبارا. وهو يعتقد أنها جثث ضحايا عملية التقتيل التي حدثت في منزل مانويل كراسكلو.

٤٩ - وأفادت شاهدة بأنها تعرضت، في ١٢ حزيران/يونيه، إلى التخويف والاعتصاب في ديلي على يد أحد أفراد الميليشيا.

٥٠ - وأفادت امرأة أخرى من الضحايا بأن بعض أفراد الميليشيا جاءوا إلى مطعمها مسلحين، في ٢٥ آب/أغسطس، ولم يدفعوا ثمن ما تناولوه من طعام. وقد خافت وأغلقت المطعم. وبعد التصويت، هدها أفراد الميليشيا بالاعتصاب ففرت إلى الجبال.

٥١ - وعقب الإعلان عن نتائج الاستطلاع الشعبي، لاذ السكان بمنزل الأسقف بيلو بدافع الخوف. وأفاد هذا الأخير بأن زهاء ٥٠٠ شخص كانوا موجودين بالمكان في ٦ أيلول/سبتمبر. وطوق جنود القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيا المركب. وعقد الأسقف بيلو اجتماعا مع أحد كبار ضباط القوات المسلحة الإندونيسية. وأفاد أحد الشهود، بأن جنود القوات المسلحة الإندونيسية ذكروا أنهم جاءوا لحماية السكان من هجوم الميليشيا. وبدأ الهجوم على المركب بعد اعتقال الأسقف بيلو. وتشير روايات شهود العيان إلى أن ضباط القوات المسلحة الإندونيسية أعطوا الأمر بالهجوم وتولوا إدارته. وأفاد شاهدان بأنهما شاهدا ثلاثة عمليات قتل عن طريق الطعن. وأشار شاهد آخر إلى أن خمسة أشخاص قد قتلوا.

٥٢ - والتقت اللجنة الدولية بطفلة عمرها ستة أعوام فقدت عينيها اليسرى نتيجة إصابتها برصاصة طائشة عندما كانت مختبئة مع والدتها في مقر إقامة الأسقف.



٥٣ - وأفاد عدة شهود بأن أشخاصا اقتيدوا إلى مخفر الشرطة، إثر الهجوم، ثم نقلوا بعد ذلك إلى تيمور الغربية.

٥٤ - وفي اليوم نفسه، سمع شاهد آخر، وهو موظف بمركز كارتر صوت طلقات نارية في الميناء ورأى الشرطة المتنقلة تحمل أسلحة من طراز M16. وقد هوجمت سيارة ذلك الشاهد وانتزع منها شخصان ورأى الميليشيا توسعهما ضربا.

٥٥ - وأفاد موظف بإحدى منظمات حقوق الإنسان بأن مكتبه تعرض في ٥ أيلول/سبتمبر لاعتداء، وقد التمس المساعدة من الشرطة التي عرضت حراسة الأجانب فقط الموجودين في المكتب حتى المكان الذي يمكن فيه ضمان سلامتهم. وفي نهاية المطاف نقل الجميع إلى مركز الشرطة. وبعد ذلك اقتحمت الميليشيا المبنى واستولت على كل ما فيه. وتم تخريب المبنى وإحراقه. وذكر ذلك الشاهد أيضا، أنه رأى في مركز الشرطة قائمة معلقة تحدد الجماعات المؤيدة للاستقلال وتلك المناهضة له. وقال إن منظمته كانت مدرجة في تلك القائمة بوصفها من مؤيدي الاستقلال. وقد أثبتت تلك القائمة صحة رأي الشاهد القائل بأن الهجوم على مكتبه كان مدبرا.

٥٦ - ووفقا لما أفاد به صحفي أدلى بشهادته أمام لجنة التحقيق، قام فرد مسلح من أفراد الميليشيا في ٥ أيلول/سبتمبر، بترويع الصحفيين المقيمين في فندق ماكوتا. ووقف الجيش الوطني الإندونيسي متفرجا. ونتيجة لذلك الترويع، غادر الصحفيون ورجال الإعلام ديلي.

٥٧ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، شنت الميليشيا والجيش الوطني الإندونيسي في الساعة ١٣/٢٠ هجوما على مجمع لجنة الصليب الأحمر الدولية الذي يحتمي به ما يربو على ٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وقد صور الصحفيون ذلك الهجوم وعملية الاقتحام قبل أن تقوم الشرطة بنقلهم عنوة إلى مجمع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وأفاد شهود العيان بأنه جرى تفتيش جميع المشردين، فمن عثر معهم على أشياء من قبيل الأعلام الصغيرة التي تدل على أنهم من مؤيدي الاستقلال فصلوا عن البقية. وقد اقتيد هؤلاء المشردون لإبعادهم إلى تيمور الغربية.

٥٨ - وذكر أحد الشهود أنه رأى في ٧ أيلول/سبتمبر أفراد الجيش الوطني الإندونيسي ينهبون فندق توريسمو، وفي ٩ أيلول/سبتمبر شهد عملية إحراق المنازل في ديلي.

٥٩ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، وفي مركز الاقتراع في بوبو ليتن طعن السيد جواو لوبيس، وهو من الموظفين المحليين في بعثة الأمم المتحدة، بسكين في ظهره. وفارق الحياة فيما بعد. وأدلى موظف دولي بشهادته في واقعة الطعن. وأدلى موظف دولي آخر، وهو الشخص الذي فارق جواو لوبيس الحياة في منزله، بشهادته فيما يتعلق بجهود إنقاذ المجني عليه وبملابس وفاته.

٦٠ - وتلقت لجنة التحقيق الدولية من القوة الدولية في تيمور الشرقية والشرطة المدنية ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية معلومات تفيد بأنه تبين من تحقيق أجريه أن الميليشيا قتلت في ٢٣ أيلول/سبتمبر صحفيا هولنديا هو السيد ساندرو ثوينيس. وقد كان السيد ثوينيس راكبا خلف قائد دراجة بخارية أجرة (تاكسي) عندما هوجم هو والسائق فلوريندو دا كونسكاو أروجو.

٦١ - وتلقت اللجنة أقوال شاهد حضر اجتماعات مع مسؤولين عسكريين ومدنيين إندونيسيين رفيعي المستوى وضعت فيها خطط للاستعانة بالميليشيا دعما لقضية الحكم الذاتي. ووردت أيضا إلى اللجنة أدلة وثائقية على وجود خطط لإجلاء السكان إلى تيمور الغربية في حالة انتصار الدعوة إلى الاستقلال في استطلاع الرأي.

#### ٤ - لوس بالوس

٦٢ - زارت اللجنة لوس بالوس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولدى وصولها أبلغها نائب القائد الإقليمي للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بأنه سجل ١٤ جريمة قتل وأنه بصدد تحديد مواقع التخلص من الجثث ولكنه في انتظار المساعدة من الطب الشرعي. وذكر أيضا، أنه تلقى معلومات عن عملية قتل ١٥ شخصا ولكن ليس بمقدوره التحقيق في جميع الجرائم نظرا لعدم توافر الموظفين المختصين. وأفاد بأن أفراد سابقين بالميليشيا على علم بوجود ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ حالة أخرى.

٦٣ - وشهد مسؤول حكومي سابق بأن مسألة استخدام الأموال المخصصة لأنشطة الرعاية الاجتماعية في تغطية تكلفة تأمين التأمين لقضية الحكم الذاتي، نوقشت في اجتماع رسمي عُقد في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وقد تقرر إنفاق ٣,٥ مليون روبية لتوزيع الأرز وهبات أخرى على السكان بغية التأثير على التصويت لصالح الحكم الذاتي. وذكر الشاهد، بالاسم، المسؤولين الذين شاركوا في اتخاذ ذلك القرار.

٦٤ - وتكلم الشاهد الثاني عن قتل أربعة أشخاص في مجمع الجيش الوطني الإندونيسي - كوديم ١٦٢٩ لوس بالوس - في حوالي الساعة ١٦/٣٠ من يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وذكر أسماء القتلى والقتلة. وأفاد بأنه رأى في صباح اليوم التالي دماء في مرآب مجمع الجيش الوطني الإندونيسي.

٦٥ - وقال شاهد آخر إنه بدافع من الخوف على حياته مكث في مجمع الجيش الوطني الإندونيسي في الفترة من ٨ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وذكر أن الحالة تدهورت تدهورا سريعا بعد رحيل قوات الأمم المتحدة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد عمدت الميليشيا إلى إطلاق النار بصورة عشوائية. ومن ثم احتوى الناس بمجمع الجيش الوطني الإندونيسي. وأفاد بأنه شهد خلال فترة وجوده في المجمع المذكور، اجتماع الجيش الوطني الإندونيسي مع الميليشيا وتدريبهما لقتل الناس. وقال إنه غادر إلى تيمور الغربية بسبب الخوف وعاد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٦٦ - وأرشدت فتاة عمرها ١٦ عاما عن المكان الذي قتل فيه عمها أمامها. وقد أفلتت هي من القتل. حيث قالت إنه قد اعتدي على النساء ولكن لم يقتلن.

٦٧ - وأفادت سيدة عمرها ٢٢ عاما أنه في يوم ما من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، جاء أفراد الميليشيا واقتادوا سيدتين تعاقبوا على اغتصابهن. وذكرت الشاهدة بالاسم أفراد الميليشيا المتورطين في واقعة الاغتصاب تلك.

٦٨ - وتكلمت فتاة عمرها ١١ عاما عن قتل أفراد الميليشيا لشقيقها البالغ من العمر ١٢ عاما في أثناء غياب أمها لذهابها إلى ديلي.

٦٩ - وشهد مسؤول سابق بجهاز الحكم المحلي في مقاطعة فايكيك الفرعية، بأنه في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢، قام أفراد الميليشيا بلكم ذويه وضرب اثنين من القادة القرويين على الرأس وإطلاق النار على سكرتيه ولكنه لم يمت. وقال الشاهد إنه لم ير اعتداء الميليشيا رأي العين ولكنه اصطحب الضحايا في سيارته إلى المستشفى لعلاجهم. وذكر أنهم تعرضوا للاعتداء لأنهم أعضاء في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

٧٠ - ووصف شاهد آخر كيف قتل الجيش الوطني الإندونيسي والميليشيا شقيقه الأصغر. فقال إنه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ خرج شقيقه قاصدا كشكا لشراء سجاثر عندما اقترب منه ستة من أفراد الجيش الوطني الإندونيسي وضربوه واقتادوه إلى مجمع الجيش الوطني الإندونيسي. وفيما بعد ألقوه عند مفترق طرق حيث التقطه أفراد من الميليشيا وصلوا على دراجات بخارية. ثم وضعوه في شاحنة وعلى إثر ذلك سمع الشاهد ثلاث طلقات ولم تكن الشاحنة قد ابتعدت لأكثر من ١٠٠ متر. وذكر بالاسم أفراد الجيش المتورطين في الحادث. وقال إنه يشتبه في أن الدافع إلى قتل أخيه هو كونه أحد العناصر النشطة في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

٧١ - وتلقت لجنة التحقيق الدولية أيضا معلومات عن التحقيقات التي تجريها القوة الدولية والشرطة المدنية بشأن مصرع تسعة أشخاص، من بينهم راهبات وقساوسة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر في لوس بالوس. وقد اعتقلت القوة الدولية خمسة أشخاص يشتبه في أنهم من ارتكبوا هذا الفعل، وقد اعترفوا باشتراكهم في قتلهم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ولم تستجوب اللجنة المشتبه فيهم.

٥ - سواي

٧٢ - أفادت إحدى السيدات بأنه في ١٦ أيلول/سبتمبر قام أحد أفراد الميليشيا باغتصابها في مخيم باتامبوا. وذكرت الضحية أن خمسة أفراد آخرين من الميليشيا شاهدوا الواقعة. وأفادت أيضا بأنها شهدت، في المعسكر ذاته، اغتصاب أفراد من الميليشيا لمرضة.

٧٣ - وأفاد رجل بأنه كان عامل نظافة في أحد مقار الميليشيا حيث شهد أفراد من الجيش الإندونيسي يوزعون أسلحة على أفراد جماعة الميليشيا.

٧٤ - وأفادت إحدى السيدات بأنها اغتصبت في مخيم في تيمور الغربية. وذكرت أن أحد أفراد الميليشيا أخبر سيدات أخريات أن والد الضحية يؤيد الاستقلال. وقالت إن فردا آخر من الميليشيا هدها بسكين وأنها اقتيدت بالقوة إلى خارج المخيم حيث اغتصبت.

#### مذبحة كنيسة سواي

٧٥ - زارت اللجنة موقع المذبحة التي وقعت في كنيسة سواي في ٦ أيلول/سبتمبر. ويذكر أنه إبان المذبحة، كان هناك عدة مئات من الأشخاص يحتمون بالكنيسة. وقد قتل في الحادث ثلاثة قساوسة هم الأب ديوانتو، والأب فرانسيسكو والأب هيلاريو. وقد ثبتت الآن صحة التقارير التي تفيد بأن الميليشيا والجيش الوطني الإندونيسي أزالا جثث القتلى من الكنيسة، حيث أنه تم استخراج ٢٦ جثة في تيمور الغربية يدعى أنها من جثث ضحايا مذبحة كنيسة سواي. وقد عثر على تلك الجثث في شاطئ أويلول، بمقاطعة كوباليم الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات تقريبا داخل تيمور الشرقية. وقد تم استخراج الجثث تحت إشراف لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية المعنية بتيمور الشرقية. وقام خبير الطب الشرعي المرافق للجنة التحقيق الدولية بفحص الجثث وخلص إلى أن الرفات هي لـ ٣ قساوسة، و ١٢ ذكرا، و ٨ إناث ولم يتسن تحديد نوع ٣ جثث. ومن بين تلك الجثث، جثة طفل واثنتان لشخصين في سن المراهقة وست لأشخاص تتراوح أعمارهم بين سن المراهقة ومنتصف العشرينات، وإثنتا عشرة لأشخاص في منتصف العمر واثنتان لشخصين مسنين.

#### روايات شهود العيان لمذبحة كنيسة سواي

٧٦ - أفادت إحدى الشاهدات بأنه كان يجري فصل النساء عن الرجال قبل إطلاق النار على الرجال. وقالت إن أفراد الميليشيا كانوا في المقدمة وخلصهم أفراد الجيش الوطني الإندونيسي. وأفادت أيضا بأن ضحايا المذبحة بينهم أطفال.

٧٧ - وقالت الشاهدة التالية إنها كانت قد التمسست الملاذ في الكنيسة بعد أن أحرقت الميليشيا منزلها. وذكرت أنها رأت في الكنيسة أفراد الميليشيا والجيش الوطني الإندونيسي يلقون قنابل يدوية ثم يطلقون النار على الناس الذين كانوا يحاولون الفرار من الكنيسة.

٧٨ - وأفاد شاهد آخر بأنه كان في المرآب المجاور للكنيسة عندما بدأ أفراد الميليشيا والجيش الوطني الإندونيسي يطلقون النار على الناس في الكنيسة. وقال إن أفراد الميليشيا استخدموا المناجل قبل إطلاق النار.

٧٩ - وأفادت شاهدة كانت قد اتخذت من الكنيسة ملاذا بأنها شهدت إطلاق النار والقتل. وأفادت بأنه كان يجري إلقاء القنابل اليدوية أولا وعندما يبدأ الناس في الهرولة يطلق عليهم الرصاص أو يعتدى عليهم بالمناجل.

٨٠ - وأفاد شاهد بأنه رأى عملية قتل القسيسين الأب هيلاريو والأب فرانسيسكو. وقال إن الأب هيلاريو قتل أولا بالرصاص وأن الأب فرانسيسكو ذبح بالمنجل. وذكر أيضا أنه تم إضرام النار في الكنيسة وأنه شخصا أصيب بحروق في أثناء هربه من الكنيسة. وقد لوحظت في أذنه اليسرى ووجهه آثار حروق واضحة.

٨١ - وأفاد شاهد آخر أنه اختبأ في غرفة فر. هيلاريو حينما بدأت الميليشيا وقوات الجيش الوطني الإندونيسي إطلاق النيران. وحدد بالاسم هوية عنصرين في الميليشيا أطلقا النار على فر. هيلاريو مما أدى إلى إصابته في بطنه.

٨٢ - وأفادت شاهدة أخرى أن أخاها قتل في كنيسة سواي. كما أفادت أن أختها الأصغر منها أصيبت أثناء إطلاق النيران بجروح. واقتيدت وبناتها إلى المقر العسكري حيث تحرشت عناصر من الميليشيا بابنتها جنسيا.

#### ٦ - مقاطعة كايلاكو وماليانا/بوبونارو

٨٣ - تلقت اللجنة الدولية إفادات تتعلق بحالات من التهديد والعنف اللذين مورسا ضد السكان قبل الاقتراع. وحدد الشهود بالاسم جماعات الميليشيا ووحدات الجيش الوطني الإندونيسي وبعض الأفراد أيضا الذين شاركوا في هذه الأحداث. كما تلقت اللجنة دليلا على أن الجيش الوطني الإندونيسي جند أفرادا في الميليشيا وزودهم بالسلاح.

#### الأحداث التي شهدتها كايلاكو في نيسان/أبريل ١٩٩٩

٨٤ - أفاد شاهد عيان أنه في يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أرغمت قوات من الميليشيا والجيش الوطني الإندونيسي أشخاصا على الوقوف صفًا واحدا، قرب مقر الجيش الوطني الإندونيسي في كايلاكو، ثم على الركوع والصلاة. بعدئذ قُتلوا بالرشاشات الآلية والمسدسات. وألقي بالجثث في شاحنة ونُقلت بعيدا عن المكان. وحدد الشاهد مرتكبي هذه الجريمة بالاسم. وقد عثر فيما بعد على اثنتين وعشرين جثة، ١٣ جثة منها في قبر واحد.

٨٥ - وأفاد شاهد آخر أنه خلال الأيام التي تلت عمليات القتل هذه، انبث الرعب في نفوس الناس. كما ذكر أن عناصر من الميليشيا قتلت رجلين في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الأحداث التي حصلت في آب/أغسطس ١٩٩٩

٨٦ - روى شاهد الحادث الذي حصل في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، حينما شنت الميليشيا هجوما على مواقع تسجيل الناخبين ومكتب المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في ماليانا.

٨٧ - وأدلى أحد الشهود بإفادة متعلقة باجتماعات عُقدت بين قادة الجيش الوطني الإندونيسي ورؤساء الميليشيا والقرى، خُططت خلالها الإجراءات التي ينبغي اتخاذها ضد الجماعات التي تؤيد الاستقلال. واشتملت الخطة على إعداد قائمة بالأشخاص الذين يشتبه في أنهم من مؤيدي الاستقلال.

الأحداث التي حصلت بعد الاقتراع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٨٨ - في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، دخل ما يربو على ١٠٠ عنصر من الميليشيا إلى مركز الشرطة في ماليانا، حيث التجأ زهاء ٦٠٠٠ شخص للاحتباء من اعتداءات الجيش والميليشيا. وطوقت مركز الشرطة بكامله عناصر من الميليشيا ووحدة الشرطة المتنقلة والجيش الوطني الإندونيسي في شكل حلقات متراكزة. واعتدي على الأشخاص الذين كانوا داخل مركز الشرطة أولا بالمناجل. وعندما وقعوا أرضا، قُطِّعوا إربا إربا. وتم ذلك على مرأى من الناس الذين أرغموا على مراقبة ما يحدث. وحدد الشاهد بالاسم هوية أعضاء الميليشيا وأفراد الجيش الوطني الإندونيسي المسؤولين عن هذه المجزرة.

٨٩ - عثر فيما بعد على سبع وأربعين جثة ملقاة في النهر. وأفاد أحد الشهود أنه نقل في مركبة أربع جثث إلى النهر.

٩٠ - وذكر أحد الشهود أن رجال الميليشيا قتلوا رجلين في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في ماليانا.

٩١ - ووفقا لأحد الشهود، قام حوالي ٤٠٠٠ شخص من كايلاكو بمغادرة تيمور الشرقية وأكروها على الذهاب إلى تيمور الغربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٩٢ - وتلقت اللجنة شهادة تتعلق بمحاولتي اغتصاب جرتا قبل الاقتراع في كايلاكو.

٧ - نقل الناس بالإكراه

٩٣ - عقب إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي، نقل الناس بحرا وبراً إلى تيمور الغربية في إطار إجلاء خُطط مسبقا. وتلقت اللجنة الدولية وثائق أشارت إلى قيام الجيش الوطني الإندونيسي بتخطيط منهجي لترحيل الناس قسرا وتشريدتهم. وثمة روايات لشهود عيان وتقارير وردت من الوكالات الإنسانية والصحفيين تشير إلى أن الناس أكرهوا على الانتقال. ونُقل زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من تيمور الشرقية إلى

تيمور الغربية وغيرها من مناطق إندونيسيا. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد عاد حوالي ٥١٢ ١١٠ شخصا. وما زال يوجد في تيمور الغربية حوالي ١١٠ ٠٠٠ شخص.

٩٤ - وذكرت شاهدة أنها أرغمت على الذهاب إلى تيمور الغربية وأن الميليشيا قد خطفت في تيمور الغربية اثنتين من بناتها.

٩٥ - وقدم شاهد آخر دليلا على أن قوات الجيش الوطني الإندونيسي والميليشيا أرغمت على الذهاب إلى تيمور الغربية. وذكر شاهد آخر أنه كان من بين حوالي ٢٠٠٠ شخص جمعوا لأخذهم إلى تيمور الغربية.

٩٦ - والمعلومات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعم الإفادات التي أدلى بها الشهود الأفراد.

٩٧ - وثمة تقارير تفيد أن الميليشيا تواصل أنشطتها العنيفة في المخيمات في تيمور الغربية. وأفاد أحد الشهود أنه أرغم على المغادرة إلى أتمبواوا في تيمور الغربية وأن الميليشيا التي فرت من تيمور الشرقية وكانت موجودة في أتمبواوا اعتدت عليه. وذكر أن قوات الجيش الوطني الإندونيسي اعتقلته وسلمته إلى الميليشيا، التي طعنته بالسكين. وكشف عن الجروح التي أصيب بها على إثر الاعتداء. ووفقا له، انتزعت أعضاؤه من مكانها. وكان هناك ندب كبير على بطنه وعلى كتفه اليسرى.

#### ٨ - تحقيق الطب الشرعي

٩٨ - أفادت اللجنة الدولية أثناء زيارتها لتيمور الشرقية من وجود انثروبولوجي طب شرعي، رافق البعثة وقدم تقريرا عما أجري من تحقيقات في الوفيات. واستنادا إلى التحقيقات التي أجرتها القوة الدولية في تيمور الشرقية، قدم الخبير الإحصاءات التالية:

- ١٦٥ حالة وفاة أفيد عنها،

- و ١٨٠ جثة انتُشلت (إضافة إلى ١١ هيكلا عظمية غير مدفونة)،

- و ١٧١ ما زالت خاضعة للمعاينة،

- و ٧٧ فردا تم تحديد هويتهم بصورة غير نهائية.

٩٩ - وفي تقرير إلى اللجنة، ذكر الخبير أن،

"التقارير المتعلقة بالوفيات تصل الآن على نحو متقطع. وغالبا بينما يكون المحققون في منطقة ما للتدقيق في حالة ما أفيد عنها، تظهر حالات جديدة لم يبلغ عنها من قبل. وما زالت الغالبية العظمى من المقار تشمل أفرادا. وكاتب التقرير هذا يشارك مستشار الطب الشرعي السابق انطباعه القائل بأنه ما لم تكتشف مقابر جماعية كبيرة، سيستمر الاتجاه الحالي بورود تقارير تبين مقابر فردية ومقابر منتشرة هنا وهناك تحتوي على أعداد ضئيلة من الأفراد. وحتى الآن، لم تتأكد مزاعم أنه تم التخلص من أعداد كبيرة من الجثث بإلقائها في البحر.

وما تطرحه تيمور الشرقية من تحديات سوقية مختلف إلى حد بعيد عن التحديات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا حيث أدى وجود مقابر جماعية كبيرة إلى استخدام أفرقة ثابتة لإخراج الجثث من القبور، ومرافق دائمة لمعاينتها، كثيرا ما كانت متجاورة مما يسر مجرى العمل. أما المقابر الفردية المنتشرة على مساحات واسعة أو المقابر الصغيرة، فإنها تقتضي إما نقل بقايا الجثث إلى موقع مركزي، وإما إجراء المعاينات في موقع المقابر".

١٠٠ - وتؤيد اللجنة التوصيات التي قدمها الخبير. وهذه التوصيات هي:

- إنشاء مرفق دائم يتضمن حيزا لحزن الجثث، والأدلة، وحيزا لمركز تصوير ثابت ولتجهيز الأدلة؛ إضافة إلى مكان في الخارج لغسل الشياح عن طريق ضغط البخار، وحيز لتنظيف المواد الخاصة بالهياكل العظمية؛ وأخيرا، توفير مكتب لإدخال البيانات وإنجاز تقارير التشريح؛
- تشكيل فريق متنقل ذي قدرة على التشريح من أجل فحص الجثث خارج ديلي؛
- إثبات هوية الموتى وكفالة أن تتضمن إجراءات ما بعد الوفاة جزءا يتعلق بالحصول على عينات من العظام أو الأسنان يؤتى بها من بقايا الجثث، وعينات من دم الأقارب المزعومين من أجل التعرف في المستقبل على هويات الموتى عن طريق فحص الحمض الخلوي الصبغي (DNA)؛
- وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع من بقي على قيد الحياة. وينبغي وضع سياسة واضحة تماما لحجز الرفات رسميا، وإعادة تدفنها إلى أسرهم وتزويد الأسر بالمساعدة التي تتوقعها أثناء هذه العملية. وينبغي للأشخاص المعنيين بإجراء مقابلات من بقي على قيد الحياة أن يكونوا مدربين على الطرائق الفنية المساندة والحساسة.



١٠١ - كما بين الخبير الحاجة إلى كفالة التنسيق بين وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والشرطة المدنية في مجال إجراء التحقيقات الجنائية وغيرها من التحقيقات.

#### ٩ - حالة الصحة والتعليم

١٠٢ - أثر الدمار المادي على الخدمات الصحية والتعليمية، فقد اضطرب تقديم الخدمات الصحية تماما بسبب تدمير المباني وتحركات السكان منذ إجراء الاستطلاع الشعبي. وقد تعطل ما يربو على ٧٠ في المائة من الخدمات الصحية. وحتى في حالة عدم تدمير المباني، جرى نهب المعدات والعقاقير والملفات. وكان عدد كبير من الاختصاصيين في المجال الصحي من الإندونيسيين الذين أثر رحيلهم على تقديم الخدمات الصحية. فانهارت تماما برامج مكافحة الملاريا والسل. وتعين أيضا إعادة بدء برامج التطعيم ضد شلل الأطفال والحصبة.

١٠٣ - ودمرت معظم مباني المدارس. والنظام التعليمي في حالة شلل تام. وقبل إجراء الاستطلاع الشعبي، كان معظم المعلمين من غير سكان تيمور الشرقية الذين غادروا الإقليم بعد إعلان النتائج. وتمثل ندرة المعلمين المدربين مشكلة رئيسية. واضطر الطلاب الذين كانوا يدرسون في جامعات إندونيسيا إلى قطع دراستهم لأسباب أمنية. وقد لا يتمكن عدد كبير من الشبان والشابات من إنهاء تعليمهم العالي.

#### ١٠ - الأدلة الوثائقية وغيرها من الأدلة

١٠٤ - تلقت اللجنة الدولية، بالإضافة إلى جمع بيانات شهود عيان، تقارير ووثائق أتاحها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالتقرير المشترك للمقرر الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة التعذيب، والمقرر الخاصة للجنة بشأن العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تقاسمت لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية المعنية بتيمور الشرقية مع اللجنة الدولية النتائج الأولية التي توصلت إليها بشأن حالة المشردين في تيمور الغربية.

١٠٥ - وطلبت اللجنة الدولية، في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، من حكومة استراليا أن تزودها بأي معلومات قد تكون لديها وتتصل بالمسائل الداخلة ضمن ولاية اللجنة. وردت حكومة استراليا بالإيجاب على ذلك الطلب، وتعرب اللجنة عن تقديرها لتعاون الحكومة الاسترالية.

١٠٦ - وقد أودعت لدى الأمين العام أقوال الشهود والوثائق والتقارير وغيرها من المواد التي تلقتها لجنة التحقيق الدولية كجزء من ولايتها، وذلك لاستخدامها مستقبلا.

## جيم - زيارة جاكارتا

١٠٧ - قامت اللجنة بزيارة جاكارتا في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

١٠٨ - ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وجه رئيس لجنة التحقيق الدولية رسالة إلى البعثة الإندونيسية في جنيف طالبا الإذن بقيام اللجنة بزيارة جاكارتا وتيمور الغربية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اللجنة أيضا طلبا شفويا عندما التقت بالسفير سوسانتو سوتويو، نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة في جنيف. ولم يرد الإذن بالقيام بالزيارة إلا ليلة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ولذا لم تتمكن اللجنة من القيام بزيارة تيمور الغربية من ديلي كما كان معتمزا في الأصل. وكانت اللجنة الدولية قد اعتزمت زيارة تيمور الغربية بمساعدة الوكالات الدولية للحصول على معلومات مباشرة عن حالة المشردين في تيمور الغربية. وذكرت الرسالة الموجهة من البعثة الإندونيسية في جنيف والمؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ والتي تأذن بالزيارة ما يلي:

"أتشرف بأن أنقل إليكم موافقة حكومة إندونيسيا على قيام لجنة التحقيق الدولية بزيارة إندونيسيا على أساس ما يلي:

"إن موافقة حكومة إندونيسيا [على الزيارة] استندت إلى التزامها المستمر بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولم تستند إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الاستثنائية الرابعة أو إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

"وليس القصد من الزيارة هو الاضطلاع بتقصي الحقائق أو إجراء أي تحقيق بل إجراء حوار وتبادل وجهات النظر مع مسؤولي حكومة إندونيسيا والتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تناول الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

"وفي حين وافقت حكومة إندونيسيا على الزيارة، فإنها تتمسك بموقفها ومؤداه أنه نظرا لأن لجنة حقوق الإنسان الوطنية الإندونيسية قد أنشأت لجنة تحقيق وطنية وكلفتها بمهمة إجراء تحقيق بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، فلا يوجد داع لإنشاء لجنة تحقيق دولية.

"وستوضع تفاصيل البرنامج المؤقت للزيارة في صيغتها النهائية بالتعاون بين اللجنة الدولية وحكومة إندونيسيا في جاكارتا".

١٠٩ - واجتمع أعضاء اللجنة خلال الزيارة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع لجنة حقوق الإنسان الإندونيسية، ولجنة التحقيق الوطنية المعنية بتيمر الشرقية والتابعة لها، مع السيد جويونو سوارسونو، وزير الدفاع، والسيد علوي شهاب، وزير الخارجية، والسيد مرزوقي داروسمان، وزير العدل. وأتيحت للأعضاء أيضا فرصة الاجتماع بممثلي المنظمات غير الحكومية.

#### ١ - التعاون مع لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية

١١٠ - بذلت لجنة التحقيق الدولية، استنادا إلى قرار لجنة حقوق الإنسان، جهودا لتحقيق تعاون وثيق مع لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية المعنية بتيمر الشرقية ودعت اللجنة إلى إيفاد ممثلين إلى جنيف للالتقاء بأعضاء اللجنة الدولية قبل سفرهم إلى المنطقة، أو في حالة تعذر ذلك للالتقاء بهم في داروين. وبناء عليه، سافر السيد ألبرت هاسيبون، والسيد أسمر نابان، من لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية المعنية بتيمر الشرقية، إلى داروين للالتقاء بأعضاء اللجنة الدولية.

١١١ - واستمر الحوار الذي بدأ في داروين، حيث اجتمعت اللجنتان في جاكارتا مرتين وأجريت مناقشات مستفيضة. وركزت تلك المناقشات على مسألة ضمان توفير العدالة وتحقيق المصالحة. والتمس أعضاء اللجنة الدولية، ضمن مسائل أخرى، إيضاحات من اللجنة الوطنية الإندونيسية بشأن طبيعة ونطاق محكمة حقوق الإنسان الإندونيسية المقرر إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي صادر عن الحكومة السابقة.

١١٢ - وناقش أعضاء اللجنة الدولية المرسوم الرئاسي وأشاروا إلى عدة أوجه قصور فيه، أهمها أنه ذو طابع مستقبلي ولا ينطبق إلا على الانتهاكات المرتكبة بعد دخوله حيز النفاذ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. أما انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة قبل ذلك التاريخ فسيطبق عليها القانون الجنائي الراهن. وسلمت اللجنة الوطنية الإندونيسية بأن المرسوم لا يشمل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية وذكرت أن الحكومة تعد قانونا جديدا لإنشاء محكمة لحقوق الإنسان. وأشارت اللجنة الدولية أيضا إلى أن الحق في المطالبة بتعويض من قبيل الوهم فعلا، لأنه سيتعذر على أهالي تيمور الشرقية الذهاب إلى إندونيسيا لتقديم مطالباتهم.

١١٣ - واعترف كل من اللجنة الوطنية الإندونيسية ووزير العدل بالشواغل التي أعربت عنها اللجنة الدولية ووصفوا قانونا جديدا قيد الإعداد. ولم تتمكن اللجنة الدولية من التعليق على خصائص القانون الجديد نظرا لعدم إتاحة النص. واستنادا إلى البيان المقدم من اللجنة الوطنية فإنه لا يتضح ما إذا كان القانون الجديد سيشمل الانتهاكات المرتكبة في تيمور الشرقية. وأعربت اللجنة الدولية عن وجهة نظر مؤداها أن القانون الجديد المبين تكتنفه المشاكل ولن يكون فعالا في حالة سنه. ونظرا لأن معظم الانتهاكات وقعت في تيمور الشرقية فلن تتمكن حكومة إندونيسيا من التحقيق فيها. وعلاوة على ذلك، فإنه سيكون هناك طائفة من المسائل السوقية فضلا عن تلك المتعلقة بالاختصاص قد لا تجعل أمد المحاكمات يطول فحسب بل سينجم

عنها إخفاق العدالة. وسلم كل من اللجنة الإندونيسية ووزير العدل بتعقد المشاكل القانونية، ولكنهما أعربا عن الأمل في أن يتناول النظام الأساسي الجديد تلك المشاكل من أجل ضمان توفير العدالة لشعب تيمور الشرقية.

١١٤ - وطلبت اللجنة الإندونيسية أن يتاح لها الحصول على الأدلة، بما في ذلك أقوال الشهود، التي جمعتها اللجنة الدولية. وردت اللجنة الدولية بأنها ستقدم تقريرها، بما في ذلك الأدلة التي جمعتها، إلى الأمين العام التي ستترك له مسألة البت في تقاسم الأدلة من خلال عملية ذات مصداقية تراعي ضرورة حماية الشهود.

١١٥ - وأشارت اللجنة الدولية إلى أنه سيجري تحقيق منهجي آخر لجمع الأدلة التي يمكن استخدامها لضمان إقامة العدالة والمساءلة.

١١٦ - وتعرب لجنة التحقيق الدولية عن تقديرها لتمكنها من تحقيق تعاون وثيق مع لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية المعنية بتيemor الشرقية. وقد استفادت لجنة التحقيق الدولية من المعلومات والآراء المستنيرة التي تقاسمتها معها اللجنة الوطنية الإندونيسية. كما أن النتائج التمهيدية التي توصلت إليها اللجنة الوطنية الإندونيسية بشأن تورط بعض عناصر القوات المسلحة الإندونيسية في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية مشابهة للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية.

## ٢ - الاجتماعات المعقودة مع وزراء الدفاع والخارجية والعدل

١١٧ - أجرى أعضاء لجنة التحقيق الدولية مناقشات منفصلة مع وزراء الدفاع والخارجية والعدل. وأسفرت تلك المناقشات عن اعتراف الحكومة بأن بعض عناصر الميليشيات والجيش مسؤولة عن عمليات إساءة المعاملة المرتكبة في تيمور الشرقية. وأعربوا عن وجهة نظر مفادها أن العنف أساسا هو مسألة نزاع بين أهالي تيمور الشرقية. وأوضحوا أيضا أن التدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ كان تدخلا لمعالجة النزاع بين أهالي تيمور الشرقية الذين يؤيدون الاستقلال وأولئك الذين يؤيدون الاندماج مع إندونيسيا. وتصورت السلطات الإندونيسية أن عملية الاستطلاع الشعبي كانت متحيزة لصالح الجماعات المؤيدة للاستقلال. وقد قدمت الجماعات المؤيدة للحكم الذاتي عددا من الشكاوى بهذا المعنى إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية دون أن يسفر ذلك عن أي نتائج. أما العنف الذي تفجر بعد إعلان نتائج الاقتراع فكان نتيجة للتحيز المتصور والغضب بسبب الفشل في التصويت. كما أن العلاقات الوثيقة والقديمة العهد بين بعض عناصر الجيش والميليشيات جعلت من الصعب على الجيش أن يسيطر على الميليشيات، بما في ذلك تلك الموجودة في تيمور الغربية.

١١٨ - ناقشت لجنة التحقيق الدولية في هذه الاجتماعات طرق توفير العدالة للضحايا في تيمور الشرقية. ومن بين الأفكار التي برزت من تلك الاجتماعات إنشاء لجنة من أجل الحقيقة والمصالحة تشرف عليها

الأمم المتحدة استنادا إلى النموذج في جنوب أفريقيا مع إمكانية إصدار العفو والإدانة. وأشارت لجنة التحقيق الدولية إلى الصعوبات التي واجهتها إحدى وكالات التحقيق الإندونيسية وكذلك إحدى المحاكم الإندونيسية التي تحاول الفصل في قضايا انتهاكات ارتكبت في تيمور الشرقية. وأقرت السلطات الإندونيسية بالنقاط المطروحة بأنها صعوبات حقيقية. وتمت مناقشة إنشاء لجنة تكفل العدالة للضحايا في تيمور الشرقية على أن تضم أفرادا تعينهم الأمم المتحدة إضافة إلى مشاركة من بعض الشخصيات التيمورية الشرقية والشخصيات الإندونيسية.

١١٩ - تلقت لجنة التحقيق الدولية تقارير ووثائق أيضا من السلطات الإندونيسية تحدد فيها موقف الحكومة وتقدم معلومات عن تحقيقاتها التي أجرتها للأحداث في تيمور الشرقية بعد إجراء الاستطلاع الشعبي.

#### رابعا - استنتاجات

١٢٠ - أجرت لجنة التحقيق الدولية دراسة دقيقة لإفادات الشهود وتقارير الخبراء والمعلومات المقدمة من القوة الدولية في تيمور الشرقية وتقارير المنظمات الأخرى إضافة إلى ملاحظاتها الخاصة في تيمور الشرقية لدى إعدادها لاستنتاجاتها من أجل تقديمها إلى الأمين العام. كما درست وبدقة أيضا المعلومات والآراء التي قدمتها حكومة إندونيسيا ولجنة التحقيق الإندونيسية.

١٢١ - ونظرا للقيود التي شملت القيود الزمنية التي واجهتها اللجنة الدولية ينبغي النظر إلى بعثتها لتقصي الحقائق بوصفها نقطة انطلاق في عملية تهدف إلى تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

١٢٢ - أدت الأدلة التي تم جمعها إلى أن تستخلص اللجنة عددا من الاستنتاجات بشأن نمط الانتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وعن المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وعلى أساس تلك الاستنتاجات وفي ضوء الظروف الخاصة لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني في تيمور الشرقية وافقت اللجنة على عدد من التوصيات.

#### **ألف - أنماط انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني**

١٢٣ - استنتجت لجنة التحقيق الدولية وجود أنماط لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني تراوحت بمرور الزمن واتخذت شكل التخويف المنتظم على نطاق واسع والإهانة والإرهاب وتدمير الممتلكات وارتكاب العنف ضد النساء وتشريد السكان. كما وجدت أنماط أيضا تتعلق بتدمير الأدلة ومشاركة الجيش الإندونيسي والمليشيات في تلك الانتهاكات. وتود اللجنة الدولية أن تركز بصفة خاصة على ما يلي:

#### ١ - التخويف والإرهاب

١٢٤ - تبين الأدلة التي تم جمعها أن التخويف والإرهاب قد استخدمتا على نحو منتظم لمنع السكان من ممارسة خيارهم السياسي بحرية. وكان التخويف والإرهاب يستهدفان أساسا المجموعات والأفراد المؤيدة للاستقلال قبل الاقتراع على الاستطلاع الشعبي. وفي الفترة اللاحقة لعملية الاقتراع وبعد إعلان النتائج انتشرت الاعتداءات على نطاق واسع وأخذت شكل الثأر.

#### ٢ - عمليات القتل والمجازر

١٢٥ - يوجد دليل على توجيه تهديدات بارتكاب العنف ضد الأشخاص وعلى ارتكاب العنف بالفعل مما نتج عنه إصابات ووفيات بأعداد كبيرة. وكانت عمليات القتل وحشية وشنيعة في أغلب الأحيان. وفي بعض الحالات وقعت مجازر في المواقع التي لجأ إليها السكان طلبا للمأوى.

#### ٣ - العنف القائم على نوع الجنس

١٢٦ - نظرا لهروب الذكور إلى الجبال فقد استهدفت النساء في الاعتداءات الجنسية بطريقة وحشية ومنظمة.

١٢٧ - وتوجد أدلة على ارتكاب اعتداءات جنسية بالفعل وعلى اغتصاب للنساء. وفي حين أن المليشيات امتنعت عموما عن قتل النساء فقد تعرضن للإهانة ومختلف أشكال المضايقات التي شملت نزع الثياب والاسترقاق الجنسي. وكانت النساء والأطفال ضحايا التشريد القسري إلى المنفى.

#### ٤ - الموظفون الدوليون والصحفيون

١٢٨ - كان الموظفون الدوليون والمحليون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في تيمور وموظفو الوكالات الإنسانية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والصحفيون هدفا للمليشيات وللجيش الإندونيسي. وبعد إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي ونتج عن ذلك إجلاء الموظفين المحليين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والوكالات الأخرى بالإضافة إلى الصحفيين وغيرهم. ويبدو أن ذلك كان بهدف منعهم من شهود أعمال العنف وتدمير الممتلكات التي حدثت بعد ذلك.

#### ٥ - تدمير الممتلكات

١٢٩ - شملت أعمال العنف التي ارتكبتها المليشيات والجيش الإندونيسي حرق المنازل ومباني المكاتب المملوكة للمجموعات المؤيدة للاستقلال. وتبين الأدلة التي تم جمعها قبل الاقتراع على الاستطلاع الشعبي

أن تدمير الممتلكات كان انتقائيا ومنتشرا على نطاق واسع وشمل ممتلكات أفراد محددين عُرِفوا بتأييدهم للاستقلال.

١٣٠ - بعد إعلان النتائج انتشرت أعمال التدمير على نطاق واسع وبشكل منتظم في المدن والقرى. ورأت اللجنة نفسها حجم الضرر الذي وقع في ديلي وفي جميع المواقع الأخرى التي زارتها. ويتراوح حجم الضرر اللاحق بالممتلكات الخاصة والعامة بين ٦٠ و ٨٠ في المائة في البلاد بأسرها. وأكثر من ذلك خطورة حقيقة أن معظم المستشفيات والمراكز الصحية قد تم تدميرها بالإضافة إلى المباني المدرسية. وشملت أعمال التدمير إلحاق الأضرار بالمرافق العامة مثل مرافق المياه والطاقة. ويشير الطابع المنتظم والواسع للتدمير إلى أنه قد تم تخطيطه وتنسيقه.

#### ٦ - تشريد السكان

١٣١ - تبين الأدلة التي تم جمعها قبل الاقتراع على الاستطلاع الشعبي أن أعمال التخويف والإرهاب نتج عنها تشريد داخلي للسكان. وقد لجأ السكان إلى الكنائس وإلى المناطق الآمنة الأخرى بما في ذلك هروبهم إلى الجبال. وشملت أعمال التخويف للمشردين داخليا قتلهم في أماكن اللجوء ومنعهم من الوصول إلى الوكالات الإنسانية وفي بعض الحالات منعهم من الاحتياجات الضرورية مثل المياه. وكان التخويف يهدف إلى طرد السكان من أماكن اللجوء.

١٣٢ - بعد إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي تم تجميع الآلاف من السكان بالقوة ونقلهم إلى تيمور الغربية. وتبين الأدلة أن السكان تم نقلهم عن طريق البحر والبر. وما كان لحركة السكان وإجلائهم أن تتم دون تخطيط مسبق وتنفيذ منظم للخطة.

١٣٣ - تبين الأدلة المجمعة من السكان العائدين من تيمور الغربية أن السكان الموجودين في المعسكرات في تيمور الغربية قد تعرضوا للتخويف والإرهاب. وتلقت اللجنة تقارير أيضا عن اختطاف الأطفال من المعسكرات. ويوجد دليل على ممارسة المليشيات للتخويف لمنع الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية من ذلك. ونظرا لكل ذلك فقد كانت اللجنة تشعر بخيبة أمل شديدة لعدم زيارتها لتيمور الغربية مثلما طلبت ذلك في البداية.

#### ٧ - تدمير الأدلة

١٣٤ - تبين المعلومات التي جمعتها اللجنة وجود محاولة منتظمة لتدمير الأدلة بما في ذلك إزالة الجثث من أماكن القتل. ويعتبر نقل الجثث إلى تيمور الغربية من موقع المجزرة التي حدثت في كنيسة سواي دليلا واضحا على مدى الجهود المبذولة لإخفاء الأدلة. وكانت اللجنة موجودة في ديلي عندما أُحضرت جثث

ضحايا مجزرة سواي من تيمور الغربية بعد أن نبشتها لجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية. وهناك احتمالات بوجود مزيد من الجثث بشكل يومي.

#### ٨ - اشتراك الجيش الإندونيسي والمليشيات

١٣٥ - تبين الأدلة المجمعة أن مجموعات المليشيات مسؤولة عن أعمال التخويف والإرهاب التي تعرض لها السكان في تيمور الشرقية قبل وبعد إجراء الاستطلاع الشعبي.

١٣٦ - وتبين الأدلة أيضا أن عدد مجموعات المليشيات وأنشطتها قد زاد ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما يوجد الدليل أيضا على أن الجيش الإندونيسي والسلطات المدنية في تيمور الشرقية وبعض الأشخاص في جاكارتا مارسوا سياسة تميزت باشتراك المليشيات في التأثير على نتائج الاستطلاع الشعبي. وتمثل النهج المتبع في منح الانطباع بأن التيموريين الشرقيين يتقاتلون فيما بينهم.

١٣٧ - توجد أدلة على أن السياسة المتعلقة بإشراك المليشيات قد نفذتها قيادة القوات الخاصة بالجيش الإندونيسي ووكالات الاستخبارات الأخرى في الجيش الإندونيسي. وأظهرت السياسة نفسها في شكل التعيين النشط والتمويل والتسليح والتوجيه وتوفير السوقيات لدعم المليشيات في أعمال التخويف والإرهاب.

١٣٨ - هنالك دليل يمكن تقديمه على أن أفراد الجيش الإندونيسي قد اشتركوا على نحو مباشر في بعض الحالات إضافة إلى توجيه المليشيات لارتكاب أعمال التخويف والإرهاب. وما كان لأعمال التخويف والإرهاب وتدمير الممتلكات والتشريد وإجلاء السكان أن تتم دون مشاركة نشطة من الجيش الإندونيسي ومعرفة وموافقة القيادة العسكرية العليا.

١٣٩ - يبدو أن الشرطة الإندونيسية والتي كانت مسؤولة عن الأمن بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو قد شاركت في أعمال التخويف والإرهاب كما يبدو أنها لم تعمل على منع هذه الأعمال في حالات أخرى.

١٤٠ - ترى اللجنة أن الجيش الإندونيسي كان المسؤول في النهاية عن أعمال التخويف والإرهاب والقتل وأعمال العنف الأخرى التي تعرض لها سكان تيمور الشرقية قبل وبعد الاستطلاع الشعبي. فضلا عن ذلك تشير الأدلة التي تم جمعها إلى أن أفرادا معينين قد اشتركوا على نحو مباشر في ارتكاب الانتهاكات لحقوق الإنسان.



١٤١ - وقد تلقت اللجنة ادعاءات تفيد بأن جماعات مسلحة تؤيد الاستقلال قد اشتركت أيضا في هجمات عنيفة ارتكبت في أثناء الفترة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكان عدد الحوادث أقل نسبيا، كما لم يكن أمر وقوعها مؤكدا.

#### ٩ - انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١٤٢ - لا شك في أن الأدلة التي تم جمعها تظهر بوضوح وجود نمط من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني في تيمور الشرقية. ومن هذه الانتهاكات ما يرتكب ضد الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وما يتعلق بالعنف ضد المرأة، كما تشمل الانتهاكات المتصلة بحرية التجمع والاشتراك في الجمعيات وحرية الرأي والتعبير وعدم التعرض للاعتقال التعسفي وللنفسي، وحرية الحركة واختيار محل الإقامة والحق في التملك، وإن لم تقتصر على ذلك. وبالإضافة إلى هذا، ارتكبت، في أثناء ما وقع من تدمير واسع النطاق، انتهاكات لحقوق أخرى من حقوق الإنسان، ولا سيما بعد إعلان نتائج استطلاع الرأي، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في التمتع بمستوى معيشة لائق يشمل الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية، والحق في التعليم.

#### باء - التوصيات

##### ١ - العودة السريعة للمشردين

١٤٣ - يساور لجنة التحقيق قلق عميق بشأن المشردين من الأفراد والأسر ممن تم إبعادهم من تيمور الشرقية إلى غيرها من أجزاء إندونيسيا عقب إعلان نتائج استطلاع الرأي، والذين يجري التحفظ عليهم قسرا في المخيمات مع حرمانهم من السبل المناسبة للاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أو لجنة الصليب الأحمر الدولية، والذين يرغبون في العودة إلى ديارهم سالمين وموفوري الكرامة. وتدعو اللجنة إلى إيجاد حل سريع لهذه المشكلة.

##### ٢ - نزع سلاح الميليشيات

١٤٤ - تدعو لجنة التحقيق إلى نزع سلاح الميليشيات في تيمور الغربية كخطوة هامة نحو تمكين أهالي تيمور الشرقية من العودة سالمين إلى ديارهم. وتدعو اللجنة أيضا إلى تسريح جميع القوات غير النظامية التي ما زالت تحمل السلاح في تيمور الشرقية.

##### ٣ - التحقيق والمحاكمة وتقديم التعويضات

١٤٥ - لمست اللجنة الدولية بصورة حادة في أثناء فترة وجودها في تيمور الشرقية، المعاناة التي يمر بها شعب تيمور الشرقية من جراء ما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان. ولاحظت اللجنة أيضا أن معظم أهالي تيمور الشرقية الذين خاطبوها لم يطالبوا بالانتقام أو العقاب، بل كانوا يلتمسون العدالة، والاعتراف بحقوقهم، والمصالحة.

١٤٦ - وترى اللجنة أن عليها مسؤولية خاصة بأن تتبنى قضية هؤلاء الضحايا الذين قد يصعب عليهم الوصول إلى المنتديات الدولية. فلا بد ألا يذهب هؤلاء في طي النسيان مع توالي الأحداث الرامية إلى إعادة تحديد العلاقات القائمة في المنطقة، ولا بد من إيلاء الاحترام الكامل لما يخصهم من حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بإقامة العدل وتقديم التعويضات وتقصي الحقائق. وعلى الأمم المتحدة أن تنهض بهذه المسؤولية، سواء على الأجل القريب أو البعيد، ولا سيما في سياق علاقة الوصاية التي تربطها بشعب تيمور الشرقية وهي تتولى إدارة هذا الإقليم وصولا به إلى الاستقلال.

#### ٤ - المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الأمم المتحدة

١٤٧ - كانت الأعمال المنطوية على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية موجهة ضد قرار اتخذه مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق، كما كانت مخالفة للاتفاقات التي توصلت إليها إندونيسيا مع الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن والدول الأعضاء تتفق، بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. ولذا، تستلزم المعارضة المنظمة في تيمور الشرقية ضد قرار مجلس الأمن اهتماما خاصا واستجابة خاصة على الصعيد الدولي. وللأمم المتحدة، كمنظمة، مصلحة في المشاركة في عملية التحقيق برمتها، وفي تحديد المسؤولية، ومعاينة المسؤولين، والعمل على تحقيق المصالحة. وسيكون للتعامل الفعال مع هذه المسألة أهمية في كفالة الاحترام للقرارات التي يصدرها مجلس الأمن مستقبلا.

#### ٥ - اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان في التحقيقات المقبلة

١٤٨ - ينبغي أن تخضع الإجراءات التي تتخذ في المستقبل فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية لمبادئ حقوق الإنسان التالية: حق الفرد في إنصافه على نحو فعال مما تعرض له من انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يشمل تحمل الدولة لمسؤولية التحقيق في هذه الانتهاكات، ومحاكمة المسؤولين عنها محاكمة جنائية ومعاقتهم<sup>(٤)</sup>؛ وحق الفرد في أن تقوم الدولة المسؤولة عن الانتهاكات بجبر

---

(٤) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الآراء الصادرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، البلاغ رقم ١٩٩٣/٥٦٣ (كولومبيا) (CCPR/C/55/D/563/1993)، الفقرة ٨ ((٦)).  
الضرر الذي وقع عليه والتعويض عنه<sup>(٥)</sup>؛ وضرورة التصدي لحالات الإفلات من العقوبة للشني عن ارتكاب انتهاكات في المستقبل ضد حقوق الإنسان الأساسية.

١٤٩ - وتخلص لجنة التحقيق، بناءً على الأسباب الموضحة أعلاه، إلى أنه يجب مواصلة التحقيقات بشأن الانتهاكات المرتكبة وبشأن المسؤولين عنها. ولهذا أهمية خاصة بالنظر إلى أن المعلومات والشهادات الجديدة أصبحت ترد يوميا مع عودة الناس إلى تيمور الشرقية.

١٥٠ - وفي سبيل التمكين من مواصلة التحقيقات الجارية وتحاشي فقدان الأدلة في أثناء الإعداد لإجراء التحقيق الدولي الموصى به أدناه، ينبغي إيلاء الدعم الكامل للتحقيقات التي تجريها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. كما ينبغي أن تتلقى الإدارة المساعدة التي طلبتها فيما يتعلق بالطب الشرعي والتحقيقات، فضلا عن المساعدة اللازمة لإقامة نظام قضائي يبدأ على وجه السرعة في العمل في تيمور الشرقية. كما ينبغي متابعة التعاون الذي تم إرساؤه بين الأمم المتحدة ولجنة التحقيق الوطنية الإندونيسية، وتقديم الدعم إلى التحقيقات التي تجريها هذه اللجنة في إندونيسيا بشأن الانتهاكات المرتكبة في تيمور الشرقية، ولا سيما بشأن الانتهاكات التي يقال إنها ما زالت تجري في تيمور الشرقية.

١٥١ - ولدى النظر في الكيفية التي يمكن بها تنظيم التحقيقات التي تجري مستقبلا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومعاقة المسؤولين عنها، وتقديم التعويضات للضحايا، نظرت اللجنة الدولية في عدد من المقترحات المحددة. وذهبت بعض المقترحات إلى إنشاء محكمة جنائية دولية، بينما أشار البعض الآخر إلى التجارب التي مرت بها بلدان أخرى فيما يتعلق بلجان تقصي الحقائق والمصالحة. وفي ضوء الاعتبارات الواردة أعلاه، وفي سبيل الرد على الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وتلبية حقوق الضحايا، توصي لجنة التحقيق الدولية بما يلي.

#### ٦ - هيئة مستقلة دولية للتحقيق والمحاكمة

١٥٢ - ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ هيئة مستقلة ودولية يناط بها ما يلي:

- إجراء مزيد من التحقيقات المنهجية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في تيمور الشرقية في أثناء الفترة التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛

- 
- (٥) انظر المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في التعويض (E/CN.4/Sub.2/1996/17، المرفق).
  - تحديد الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات، بمن فيهم من ينهضون بمسؤوليات القيادة؛

- كفالة تقديم التعويضات من جانب المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات؛
- محاكمة الجناة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضمن إطار العمل الذي تضطلع به الهيئة لكفالة إقامة العدل؛
- النظر في المسائل المتعلقة بتقصي الحقائق والمصالحة.

#### ٧ - محكمة دولية لحقوق الإنسان

١٥٣ - ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ محكمة دولية لحقوق الإنسان تتألف من قضاة تعيينهم الأمم المتحدة، ويحبذ أن يشترك في هذه المحكمة أعضاء من تيمور الشرقية وإندونيسيا. وتنعقد هذه المحكمة في إندونيسيا، وتيمور الشرقية، وأي من أجزاء الإقليم الأخرى التي لها صلة بالأمر، حتى تتلقى الشكاوى وتحاكم من توجه إليهم هيئة التحقيق الدولية اتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتصدر ضدهم الأحكام، بغض النظر عن جنسية الفرد أو موقعه وقت ارتكاب هذه الانتهاكات.

١٥٤ - وتقدم لجنة التحقيق الدولية هذه المقترحات لتمكين الأمين العام من أن يوصي بإنشاء آلية مناسبة، مع مراعاة مختلف الهيئات التي أنشئت من قبل لكفالة العدالة والمصالحة.

١٥٥ - ومن الضروري لاستقرار تيمور الشرقية اجتماعيا وسياسيا في المستقبل إثبات الحقيقة وتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة إلى العدالة. ومن المتعين بذل قصارى الجهود لتقديم العوض الكافي للمجني عليهم، لأن هذا وحده هو الذي يمكن أن ينجز المصالحة الحقة.

١٥٦ - وتود لجنة التحقيق الدولية أن تعرب عن تقديرها لكل من ساعدوها في أعمالها، ولا سيما موظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية/إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوة الدولية في تيمور الشرقية، الذين قدموا لها الدعم في تيمور الشرقية.

## مرفق

### النظام الداخلي الذي اعتمدته اللجنة

#### القاعدة ١ - الولاية

تقوم اللجنة بدراسة وتحليل المعلومات المقدمة من الدول، أو المنظمات الإنسانية الدولية، أو غير ذلك من أشخاص أو هيئات، عملاً بالقرار ١٩٩٩/٤-د، فضلاً عن أية معلومات أخرى قد تحصل عليها اللجنة بفضل تحقيقاتها أو جهودها، بهدف تزويد الأمين العام باستنتاجاتها بشأن الأدلة المتعلقة بما يمكن أن يكون قد ارتكب في تيمور الشرقية من انتهاكات لحقوق الإنسان و/أو أعمال قد تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

#### القاعدة ٢ - الجلسات والنصاب القانوني

١ - تعقد اللجنة جلساتها في سرية، وإن كان من الممكن فتح هذه الجلسات أمام الجمهور متى رأت ضرورة ذلك لتعزيز فعالية أعمالها.

٢ - تجتمع اللجنة في الأوقات التي تحددها؛ إلا أن الرئيس يمكن أن يدعوها إلى الانعقاد.

٣ - وللرئيس أن يعلن بدء الجلسة عند حضور ما لا يقل عن أغلبية أعضاء اللجنة. ووجود أغلبية الأعضاء لازم لاتخاذ أي قرار.

#### القاعدة ٣ - ضبط النفس فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات

يمارس أعضاء اللجنة ضبط النفس فيما يختص بالإفصاح عن المعلومات. وعليهم الامتناع عن اتخاذ مواقف علنية أو تناول أية مسألة سرية تكون قيد المناقشة في اللجنة. ولا تتيح الرئيسة أية معلومات بشأن أعمال اللجنة إلا بالقدر الذي تراه مناسباً.

#### القاعدة ٤ - سلطة الرئيسة

تعلن الرئيسة افتتاح كل جلسة من جلسات اللجنة واختتامها؛ وهي في هذه الجلسات توجه المناقشات، وتمنح الحق في التكلم، وتطرح المسائل للتصويت، وتعلن القرارات، وتبث في نقاط النظام، وتملك السيطرة التامة على أعمال اللجنة.

#### القاعدة ٥ - الأمانة

يكون أمين اللجنة مسؤولاً عن اتخاذ كافة الترتيبات المتصلة بأعمال اللجنة، بما فيها الترتيبات اللازمة لاجتماعاتها. ويوزع الأمين الوثائق والمواد على أعضاء اللجنة حسبما طلبت أو حسب طلب رئيسها أو طلب أي عضو فيها؛ وهو مسؤول عن إعداد محاضر جلسات اللجنة.

#### القاعدة ٦ - المحاضر

- ١ - تزود اللجنة بمحاضر لجلساتها باللغة الانكليزية.
- ٢ - تتخذ اللجنة ترتيبات لحفظ محاضرها وملفاتها، ولصون هذه المحاضر والملفات. وبعد اختتام أعمال اللجنة، تحيل اللجنة محاضرها وملفاتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### القاعدة ٧ - اشتراك الدول أو المنظمات الإنسانية الدولية أو غير ذلك من أشخاص أو هيئات

للجنة أن تدعو الدول، أو المنظمات الإنسانية الدولية، أو غير ذلك من أشخاص أو هيئات، إلى الاشتراك في مناقشاتها عندما ترى ضرورة ذلك لتعزيز فعالية أعمالها.

#### القاعدة ٨ - التحقيقات

- ١ - للجنة أن تستمع إلى شهود أو خبراء، بناء على مبادرتها أو على اقتراح من الدول، أو المنظمات الإنسانية الدولية، أو غير ذلك من أشخاص أو هيئات. وفي مثل هذه الحالات، تقرر اللجنة طرائق استدعاء الشهود والخبراء.
- ٢ - للجنة أن تأذن لعضو أو أكثر من عضو من أعضائها بالاستماع إلى أي شاهد أو أي شهود.
- ٣ - للجنة أن تقرر زيارة إقليم تيمور الشرقية أو أية دولة أخرى، بناء على دعوة أو بناء على مبادرتها المقترنة بموافقة هذه الدولة. وهذا الزيارات قد يقوم بها أعضاء اللجنة مجتمعين، أو عضو واحد أو أكثر من عضو من أعضائها، أو موظفو اللجنة، حسبما تقرر اللجنة.

القاعدة ٩ - القرارات

تبذل اللجنة قصارى جهدها لكي تتخذ قراراتها بتوافق الآراء. وفي حالة عدم وجود مثل هذا التوافق، تتخذ قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين.

القاعدة ١٠ - التقارير

- ١ - للجنة أن تعين مقررا لأي مسألة ذات طبيعة عامة أو ذات طبيعة محددة.
- ٢ - وتقدم اللجنة تقريراً عن استنتاجاتها إلى الأمين العام وفقاً للقرار ١٩٩٩/د-١/٤ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان.
- ٣ - ولأعضاء اللجنة الذين يودون الإدلاء ببيان منفصل أن يرفقوا مثل هذا البيان بالتقرير.

القاعدة ١١ - المسائل الإجرائية الأخرى

تتناول اللجنة أية مسائل إجرائية قد تستجد في إحدى الجلسات ولا تكون مشمولة بهذه القواعد.

— — — — —